

غرفة تجارة عمان



بحث في

تحديد الكف الحقيقية للقهوة

إدارة الدراسات والتدريب

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

كانون الثاني ٢٠١٠

بحث في تحديد الكلف الحقيقية للقهوة

مقدمة:

تتسم السوق المحلية للقهوة بتنوع واسع لبلدان منشأها وتفاوت نوعياتها ومستوى جودتها واختلاف نكهتها من تاجر لآخر، وينتشر في المملكة ما يزيد عن خمسة آلاف محل تجاري في مختلف محافظات المملكة ممن يتعاملون ببيع مادة القهوة، سواء تلك المحلات المخصصة لهذه الغاية حصراً أو المحلات والمتاجر الأخرى التي تقوم ببيع هذه المادة إلى جانب المواد الغذائية الأخرى، ولا شك أن توفر عدد كبير من منتجي وبائعي القهوة في المملكة يعني بصورة أو بأخرى وجود آليات منتظمة قائمة على عوامل السوق الحر التي تستند إلى آليات العرض والطلب وبالتالي وجود منافسة عادلة وشفافة بعيدة كل البعد عن أي نوع من أنواع الاحتكار الذي يدعي البعض وجوده في السوق المحلي للقهوة بشكل أو بآخر.

وبالرغم من قيام الحكومة الأردنية بإعفاء مادة القهوة من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات منذ ما يقارب العامين، إلا أن الارتفاع العالمي العام لأسعار السلع ومن بينها البن أدى إلى امتصاص أثر هذا الإعفاء بل وزاد عنه، وبالتالي أصبح غير ملموس للمستهلك النهائي.

وهناك نوعان رئيسيان للقهوة على المستوى العالمي، الأول يسمى "أرابيكا Arabica" وتعتبر النوعية المميزة والأعلى سعراً بشكل عام، والنوع الآخر يسمى "روبستا Robesta"، وتخلط هذه النوعية بشكل محدود للقهوة العادية أو تُستعمل بشكل كامل للأصناف المتدنية الجودة. ويُنتج كلا النوعين في مختلف البلدان المنتجة لمادة القهوة.

كما أن هنالك فئات عديدة لمادة القهوة تدرج ضمن النوعين الأساسيين المذكورين أعلاه، وتتنوع بناءً على خصائص وتركيب هذه المادة ومستوى جودتها، ويمتلك بعض تجار القهوة في الأردن خلطات خاصة بهم من أنواع وفئات البن المختلفة تميز مذاقها وخصوصيتها عن الأنواع التي تُباع من منافسيهم في السوق المحلية.

حجم المستوردات وبلدان المنشأ:

يقوم تجار القهوة في السوق المحلية باستيراد مادة القهوة من عدة بلدان، أهمها البرازيل، الهند، فيتنام، إثيوبيا، كينيا، اندونيسيا، المكسيك، نيكاراغوا، كولومبيا، الأكوادور.

وقد بلغ حجم المستوردات الأردنية من مادة القهوة خلال العشر شهور الأولى من العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (١٦.٣) ألف طن بقيمة مقدارها (٢٧.٦) مليون دينار، أما خلال العام ٢٠٠٨ فقد بلغت نحو (١٤.٢) ألف طن، وبما قيمته (٢٧.٥) مليون دينار. في حين بلغ خلال العام ٢٠٠٧ نحو (١٢.٩) ألف طن، وبما قيمته (١٣.٨) مليون دينار.

الواقع الفعلي لتجارة القهوة:

يتم تداول القهوة عالمياً من خلال بورصتين عالميتين هما (أرابيكا) في نيويورك و(روبيستا) في لندن، ويقوم التاجر باستيراد مادة القهوة من بلدان منشأها بنظام يسمى (الكوم LOT)، حيث يتم شراء هذه المادة بناءً على أسعار هاتين البورصتين مضافاً إليها نسب (نقاط) معينة في الأسعار تعتمد على الخصائص لنوع وطبيعة القهوة المستوردة، وبالتالي فإن الأسعار المعلنة في البورصة ليست هي الأسعار النهائية بل يُضاف إليها أو ينقص من سعرها وهي ما زالت في بلد المنشأ.

أولاً: النقص في وزن القهوة المستوردة:

ينقص وزن القهوة الخضراء خلال مراحل شحن البضائع من مصادرها بنسبة تتراوح ما بين (٢% - ٣%) نتيجة جفافها واعتمادا على نسبة الرطوبة الموجودة فيها من بلد المنشأ، أما بعد وصولها للمملكة ومرورها بمراحل التحميص فينقص وزنها بنسبة عالية يصل معدلها إلى (٢٢% - ٢٦%) حسب أسلوب وطريقة التحميص، وكذلك خلال عمليات طحن القهوة وتجزئتها وتعبئتها بعبوات صغيرة وتوزيعها واحتساب الفاقد منها فإن وزنها ينقص بنسبة تصل إلى (٥%).

وإذا ما تم احتساب إجمالي النقص والفاقد الطبيعي لوزن القهوة من بداية استيرادها لغاية وصولها للمستهلك النهائي، فإن نسبة النقص تصل إلى نحو (٣٣%) في المعدل، أي ثلث القيمة والوزن، مما يؤكد على ضرورة توخي الدقة في احتساب سعر المادة الخام المستوردة وكلفتها في المنتج النهائي.

ثانياً: كلفة مادة (الهيل):

تُضاف مادة (الهيل) إلى القهوة حسب رغبة المستهلك، وبمعدل نسبته (١٠%) من وزن القهوة (أي أن كيلو القهوة الواحد الجاهز للبيع ينقسم إلى ٩٠٠ غرام قهوة ١٠٠ غرام هيل).

وقد ارتفعت أسعار مادة (الهيل) خلال السنتين الماضيتين أضعافاً مضاعفة. وتتسم هذه المادة أيضاً بتنوع أصنافها وتفاوت أسعارها ومستوى جودتها، وهي خاضعة للرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات. علماً بأن وزن مادة (الهيل) المضاف إلى القهوة يُحتسب من وزن وسعر القهوة نفسها ولا يُحسب بشكل منفصل عند البيع للمستهلك.

ثالثاً: الكلف التشغيلية والأجور:

تخضع الكلف التشغيلية والمواد المساندة لإنتاج القهوة محلياً للضريبة المبيعات ولا يمكن استرداد الضريبة المفروضة عليها كون القهوة معفاة أصلاً من الضريبة، وتتفاوت قيمة هذه الكلف التشغيلية صعوداً أو هبوطاً ما بين تاجر وآخر استناداً إلى نوعية وجودة القهوة المنتجة والخدمات المقدمة ومستوى إيجار المحلات حسب المناطق الجغرافية المختلف في المملكة، وغيره.

ومن أهم هذه الكلف هي التعبئة والتغليف، الكهرباء والمحروقات، أجور العمال، النقل، التخزين، التحميص، الطحن، خدمات التوصيل، إيجار المحلات، إستهلاك آلات التحميص والطحن، التراخيص، الرسوم والضرائب، وغيرها.

وعليه فإن تفاوت أسعار القهوة في السوق المحلي يعتبر وضعاً طبيعياً، وللمستهلك حرية الاختيار في شراء القهوة التي تتناسب مع احتياجاته سواء من حيث السعر أو الجودة أو المنطقة الجغرافية أو الخدمات الأخرى.

رابعاً: الاحتساب التفصيلي لكلف القهوة:

يبلغ سعر الطن الواحد للقهوة (برازيلي / متوسط الجودة) عند وصوله لميناء العقبة كما في تاريخ ٢٠١٠/١/١٢ (١٦٦٤) دينار أردني (حسب البيانات الجمركية الصادرة بتاريخه)، وكذلك يبلغ سعر الطن الواحد للقهوة (هندي / عالي الجودة) عند وصوله لميناء العقبة (٣٠٠٠) دينار (حسب البيانات الجمركية الصادرة بشهر تشرين أول ٢٠٠٩)، وفيما يلي مثال فعلي دقيق لاحتساب قيمة القهوة منذ وصولها لميناء العقبة ولغاية بيعها للمستهلك:

• المستورد وتاجر الجملة:

القيمة (بالدينار) للطن الواحد / عالي الجودة	القيمة (بالدينار) للطن الواحد / متوسط الجودة	الكف
٥٠	٥٠	أجور نقل من الميناء ومصاريف جمرك عمان
٩٠	٥٠	فاقد القهوة الخضراء لحين وصولها للمستودع (٣%)
٦٠	٣٣	ضريبة الدخل (٢%)
٦٩٠	٣٨٢	بدل فاقد بعد عملية التحميص (٢٣%)
٢٥٠	٢٥٠	أجرة تحميص وتكاليف تعبئة ومحروقات
٦٠٠	٣٣٢	الأرباح القائمة للمستورد وتاجر الجملة (٢٠%)
١٧٤٠	١٠٩٧	مجموع الكف
٤٧٤٠	٢٧٦١	مجموع تكلفة الطن الواحد للمستورد وتاجر الجملة بما في ذلك الكلفة الأصلية

• تاجر التجزئة:

القيمة (بالدينار) للكيلو الواحد / عالي الجودة	القيمة (بالدينار) للكيلو الواحد / متوسط الجودة	الكف
٤.٢٦٠	٢.٤٨٠	السعر كما ورد من تاجر الجملة (٩٠٠ غرام)
٠.٣٥٠	٠.٣٥٠	تعبئة وتغليف
١.٧٥٠	١.١٠٠	حب هيل يضاف إلى القهوة مع الطحن (١٠٠ غرام)
٠.٦٠٠	٠.٦٠٠	مصاريف تشغيلية
٦.٩٦٠	٤.٥٣٠	مجموع تكلفة كيلو القهوة المطحونة لتاجر التجزئة
١.٣٩٠	٠.٩٠٠	الربح القائم (٢٠%)
٨.٣٥٠	٥.٤٣٠	السعر النهائي للمستهلك

يتضح من الجدولين المذكورين أعلاه أن معدل سعر القهوة المُباع في السوق المحلية بناءً على أسعار بلد المنشأ والكف التشغيلية وهوامش الربح المعتدلة، يبلغ نحو (٥.٤٣٠) دينار للكيلو الواحد (متوسط الجودة) للمستهلك النهائي، ونحو (٨.٣٥٠) دينار للكيلو الواحد (عالي الجودة)، ويتفاوت هبوطاً أو صعوداً حسب مستوى الجودة وبلد المنشأ وإيجارات المحلات التي يستند حجمها حسب الموقع الجغرافي والمناطق السكنية أو التجارية، مما يدع كامل الحرية للمستهلك لاختيار نوع وجودة القهوة التي تتناسب مع ذوقه ومستوى دخله.

خامساً: الأسعار الواقعية للقهوة في السوق المحلية:

تتفاوت أسعار مادة القهوة في السوق المحلية، كما ذكر سالفاً، حسب نوعيتها ومستوى جودتها وبلد منشأها ونكهتها، وغيرها من العوامل، وقد قامت غرفة تجارة عمان باستقصاء محايد تماماً لأسعار القهوة في محافظات المملكة المختلفة، وكانت حسب الجدول التالي:

المحافظة	سعر الكيلو الواحد	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى
عمان (الغربية)	٦	٩
عمان (الشرقية)	٣	٧
الكرك	٣.٥	٥
العقبة	٤	٩
الزرقاء	٤	٨
مادبا	٣	٩
عجلون	٤	٦
اربد	٤	٨
الرمثا	٣	٨
المعدل العام لسعر كيلو القهوة على مستوى المملكة (للمستهلك النهائي)		٥.٧٥
		دينار أردني

يتضح من الأسعار التأشيرية الموضحة في الجدول أعلاه ان معدل سعر كيلو القهوة على مستوى المملكة بأكملها يبدأ من (٤.٢٥) دينار ولا يتجاوز (٧.٥) دينار، وبمعدل كلي مقداره (٥.٧٥) دينار، وإذا ما قورنت هذه الأسعار بجدول إحتساب الكلف فان الأسعار تعتبر معتدلة وغير مبالغ بها، بل تقل في بعض الأحيان عن هذه المعدلات استناداً إلى المنطقة ومستوى الجودة.

أما فيما يتعلق ببعض الأسعار الواردة في الكشف الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، والتي يصل فيها سعر كيلو القهوة إلى (١٣ أو ١٠ أو ٩) دنائير، فهذه الأسعار لأنواع خاصة ومميزة من القهوة مستوردة خصيصاً لأنواع فئة محددة من المستهلكين، وبالتالي لا يمكن تعميمها كمعدل متداول للأسعار ولا تُشكل نسبة تُذكر من حجم السوق، خاصة وأن المستهلك لديه الحرية المطلقة في اختيار نوع القهوة ومستوى جودتها وسعرها الذي يناسب احتياجاته وأذواقه.

الخلاصة:

- تتسم سوق القهوة المحلي بتنوع بلدان منشأها وتعدد مستوى جودتها واختلاف أنواعها. وهناك فئات عديدة لمادة القهوة تنقسم بناءً على خصائص وتركيب هذه المادة ومستوى جودتها، وبالتالي ارتفاع أو انخفاض أسعارها تبعاً لخصائصها وجودتها.
- هنالك عدد كبير من محلات إنتاج وبيع القهوة في المملكة، مما يعني قيام السوق المحلي على آليات منتظمة لعوامل السوق الحر التي تستند إلى العرض والطلب، وبالتالي وجود منافسة عادلة وشفافة خالية من أنواع الاحتكار الذي يدعي البعض وجوده في السوق المحلي للقهوة.
- أدى الارتفاع العالمي المتواصل في أسعار السلع، ومن بينها مادة القهوة، خلال السنتين الماضيتين إلى تقليل أثر الإعفاء الجمركي والضريبي الذي منحتة الحكومة للقهوة، وبالتالي أصبح هذه الإعفاء غير ملموس فعلياً للمستهلك نتيجة ارتفاع الأسعار عالمياً وليس نتيجة لارتفاع هوامش أرباح تجار القهوة.
- يتم شراء مادة القهوة بناءً على أسعار البورصتين الرئيسيتين للقهوة (أرابيكا وروبيستا)، مضافاً إليها نسب معينة في الأسعار حسب الخصائص والخلطات، وبالتالي فإن الأسعار المعلنة في البورصة ليست هي الأسعار النهائية ولا يمكن اعتمادها كمؤشر رئيس لأسعار بيع القهوة في السوق المحلية.
- تتسم مادة القهوة الخضراء بانتقاص وزنها خلال مراحل شحنها مصادرها بنسبة تتراوح ما بين (٢% - ٣%) حسب نسبة الرطوبة الموجودة، وينقص وزنها خلال عمليات التحميص بنسبة (٢٢% - ٢٦%) وكذلك خلال عمليات طحنها وتجزئتها وتعبئتها وتوزيعها بنسبة تصل إلى (٥%). أي أن إجمالي النقص والفاقد الطبيعي لوزن القهوة منذ استيرادها لغاية وصولها للمستهلك النهائي تبلغ (٣٣%)، مما يؤكد ضرورة عدم الاعتماد الكلي على أسعار البورصة العالمية للقهوة عند احتساب كلفتها النهائية وهوامش الربح عند عمليات البيع النهائي سواء لبيع الجملة أو التجزئة.

- تُضاف مادة (الهيل) إلى القهوة بمعدل نسبته (١٠%) من وزن القهوة، وقد تضاعف أسعار هذه المادة خلال السنتين الماضيتين أضعافاً مضاعفة. علماً بان وزن مادة (الهيل) المضاف إلى القهوة يُحتسب من وزن وسعر القهوة نفسها ولا يُحسب بشكل منفصل عند البيع للمستهلك. مما يزيد من الكلفة الأصلية للقهوة.
- تتفاوت قيمة الكلف التشغيلية لإنتاج القهوة صعوداً أو هبوطاً ما بين تاجر وآخر استناداً إلى نوعية وجودة القهوة المنتجة والخدمات المقدمة ومستوى إيجار المحلات حسب المناطق الجغرافية المختلف في المملكة. وعليه فإن تفاوت أسعار القهوة في السوق المحلي يعتبر وضعاً طبيعياً، وللمستهلك حرية الاختيار في شراء القهوة التي تتناسب مع احتياجاته سواء من حيث السعر أو الجودة أو المنطقة الجغرافية أو الخدمات الأخرى.
- يبلغ معدل سعر القهوة المُباع في السوق المحلية بناءً على أسعار بلد المنشأ والكلف التشغيلية وهوامش الربح المعتدلة نحو (٥.٤٣٠) دينار للكيلو الواحد (متوسط الجودة)، ونحو (٨.٣٥٠) دينار للكيلو الواحد (عالي الجودة)، ويزيد أو يرتفع حسب مستوى الجودة وبلد المنشأ والكلف التشغيلية بما في ذلك معدل إيجارات المحلات حسب الموقع الجغرافي والمناطق السكنية أو التجارية، مما يدع كامل الحرية للمستهلك لاختيار نوع وجودة القهوة التي تتناسب مع ذوقه ومستوى دخله.
- توضح الأسعار التأشيرية بان معدل سعر كيلو القهوة على مستوى المملكة يبدأ من (٤.٢٥) دينار وينتهي بـ (٧.٥) دينار، وبمعدل كلي مقداره (٥.٧٥) دينار، وعليه فإن هذه الأسعار تتسم بالاعتدال، بل تقل في بعض الأحيان عن هذه المعدلات استناداً إلى المنطقة الجغرافية ومستوى الجودة. أما بخصوص الأسعار الاستثنائية التي يصل فيها سعر كيلو القهوة إلى (١٣) أو (١٠ أو ٩) دنانير، فهي لأنواع خاصة ومميزة من القهوة مستوردة خصيصاً لأنواع فئة محددة من المستهلكين، وبالتالي لا يمكن تعميمها كمعدل متداول للأسعار ولا تُشكل نسبة تُذكر من حجم السوق، خاصة وأن المستهلك لديه الحرية المطلقة لاختيار النوع والجودة والسعر.

مصادر المعلومات:

- دائرة الإحصاءات العامة.
- نقابة تجار المواد الغذائية.
- زيارات ميدانية في الأسواق المحلية.
- مواقع الكترونية متنوعة.
- مجموعة من مستوردي وتجار القهوة والمواد الغذائية:
 - غسان خرفان.
 - خليل الحاج توفيق.
 - اسحق ازحيمان.
 - عميد الضاهر.
 - حمد العموري.
 - عبد الكريم السكافي.
 - حسام جودت قاسم.